POLICY CENTER
FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES
مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مسارات الانجذاب نحو الصين في ظل الدبلوماسية الأميركية التصادمية

وحدة دراسات النظم
والعلاقات الدولية

دراسات

سبتمبر 2025
www.policystudy.org

مسارات الانجذاب نحو الصين في ظل الدبلوماسية الأميركية التصادمية

وحدة دراسات النظم والعلاقات الدولية

POLICY CENTER
FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES
مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المستخلص

اتسمت الدبلوماسية الأميركية في عهد ترامب الثاني بالتصادمية والضغط الاقتصادي الأمني، ما دفع قوى كبرى مثل الهند وروسيا إلى إعادة تموضعها الاستراتيجي، بينما استثمرت الصين هذه الفراغات لتوسيع نفوذها. بالنسبة للهند، مثلت التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والفضاء البحري ساحات معقدة لموازنة الضغوط الأميركية مع الانفتاح الانتقائي على العروض الصينية، في إطار سياسة "الموازنة المرنة". أما روسيا، فقد دفعتها العقوبات الغربية إلى تعميق شراكتها مع بكين عبر التجارة بالطاقة، والتحالفات النقدية، والتنسيق العسكري، ما عزّز تداخل المسارات بين موسكو وبكين. في المقابل، أتاح التقاء المحاور الثلاثة (الهندي-الروسي-الصيني) بنية جديدة لتفاعلات أوراسية، لكنها تبقى مليئة بالفراغات التكاملية والتنافس المكتوم. على المستوى النظامي، تشير الدراسة إلى أن هذه التفاعلات تعيد صياغة التوازن الدولي، عبر تراجع أحادية القطبية، وصعود "مناطق مرنة" لإدارة التنافس، ما يفتح الباب أمام نظام دولي أكثر تشابكًا وأقل استقرارًا.

مقدمة

منذ عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير 2025، دخلت السياسة الخارجيّة الأميركية مرحلة جديدة من التوترات البنيوية التي يمكن وصفها بأنها استمرار مكثّف لنهج "الدبلوماسية التصادمية" الذي ميّز ولايته الأولى، مع إضافة جرعات أكبر من الصراحة العلنية والاندفاع في استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والسياسي. ويبدو أن واشنطن في ظل ترامب لم تعد تهتم بالغطاء الدبلوماسي التقليدي الذي كانت الإدارات السابقة - جمهورية وديمقراطية - تحرص على إظهاره، وإنما انتقلت إلى مرحلة إعلان المواقف دون مواربة، واستخدام لغة "الصفقات" بدلاً من الخطاب المؤسسي الذي يرتبط عادةً بالمؤسسات المتعددة الأطراف. هذه المقاربة الجديدة - أو بالأحرى المعمّقة - فرضت نفسها على الملفات العالمية الكبرى: من العلاقة مع الحلفاء الأوروبيين، إلى التنافس مع الصين وروسيا، وصولًا إلى ملفات الطاقة، الأمن، والمناخ.

وإذا كان من الممكن اعتبار "قمة تيانجين" التي جمعت بين رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس الصيني شي جين بينغ في فبراير/شباط 2025 مؤشراً رمزياً على التحولات الجارية، فإنها في الحقيقة جاءت بمثابة انعكاس مباشر لارتدادات الدبلوماسية الأميركية في عهد ترامب الثاني. فالهند التي لطالما وُصفت بأنها "شريك استراتيجي" للولايات المتحدة في مواجهة الصين، لم تجد حرجًا في عقد قمة ثنائية رفيعة المستوى مع بكين رغم الخلافات الحدودية المريرة، وهو ما يعكس كيف أن الصدامية الأميركية قد تدفع شركاء تقليديين إلى البحث عن بدائل، أو على الأقل، إلى تنويع خياراتهم الاستراتيجية بعيدًا عن الاعتماد الكامل على واشنطن.

أولاً- الإطار البنيوي لدبلوماسية ترامب

1. الصراحة المفرطة كأداة دبلوماسية

تشكل "الصراحة المفرطة" السمة الأكثر وضوحًا في دبلوماسية ترامب، وهي صراحة تتجاوز حدود الدبلوماسية التقليدية إلى ما يشبه أحيانًا الاستفزاز المتعمد. ففي حين كانت الإدارات الأميركية السابقة تُفضّل صياغة المواقف في قوالب أكثر مرونة للحفاظ على استمرارية العلاقات الاستراتيجية، اتجه ترامب إلى خطاب مباشر يقوم على تسمية الأشياء بمسمياتها، وطرح التهديدات أو الضغوط الاقتصادية دون مواربة. ففي ولايته الأولى، لم يتردد في فرض رسوم جمركية عقابية على شركاء تجاريين كبار مثل الهند وتركيا، مبررًا ذلك بحماية الصناعات الأميركية، لكنه في الوقت نفسه أرسل رسالة واضحة مفادها أن المصلحة الاقتصادية الأميركية تتقدم على أي اعتبار تحالفي أو سياسي. كما استخدم أدوات المساعدات الاقتصادية والعسكرية كورقة ضغط تفاوضية، وهو ما بدا في تهديداته لدول مثل مصر أو جنوب إفريقيا، حيث لم يتورع عن التلويح بتقليص المساعدات أو إعادة النظر في الاتفاقيات القائمة ما لم تستجب هذه الدول للمطالب الأميركية. في ولايته الثانية (2025)، تضاعفت هذه النزعة، إذ تحولت لغة الصفقات التجارية إلى أداة دبلوماسية مباشرة، وأصبح الأمن الاقليمي ملفًا قابلًا للمساومة والتسعير في مفاوضاته مع الحلفاء والخصوم على حد سواء. هذه النزعة لا تُقرأ كاستثناء بل كنهج متعمد يقوم على جعل الصفقة الاقتصادية هي قاعدة العلاقات الدولية وفق الرؤية الترامبية.

2. تهميش المؤسسات متعددة الأطراف

الميزة البنيوية الثانية تتمثل في ميل ترامب لتقليص أهمية المؤسسات متعددة الأطراف، وهي سمة تميزه عن معظم أسلافه الذين اعتمدوا على هذه المؤسسات كإطار لإدارة التحالفات وتوزيع الكلفة السياسية والاقتصادية. ففي حين وظفت الإدارات السابقة منصات مثل "الناتو" و"مجموعة السبع" ومجلس الأمن الدولي لتنسيق السياسات مع الحلفاء، تعامل ترامب مع هذه المؤسسات باعتبارها عبئًا يقيد حرية القرار الأميركي. لذلك فضل دائمًا التفاوض الثنائي المباشر، حيث تستطيع الولايات المتحدة فرض شروطها من موقع قوة وتجنب التزامات جماعية قد تُضعف نفوذها. هذه النزعة ظهرت بوضوح في انتقاداته المتكررة لحلف الناتو واتهامه الدول الأوروبية بعدم تحمل نصيبها من الأعباء الدفاعية، وكذلك في إصراره على تحويل الاجتماعات الدولية إلى منصات لإعلان صفقات ثنائية بدلًا من تبني مواقف جماعية. وبهذا أعاد ترامب تعريف النظام الدولي من إطار مؤسسي متعدد الأطراف إلى فضاء أقرب إلى شبكة صفقات ثنائية غير مستقرة، وهو ما جعل العديد من الدول تدرك هشاشة المظلات الجماعية في ظل القيادة الترامبية.

3. إعادة تعريف التحالفات

يُعد فهم ترامب للتحالفات مختلفًا جذريًا عن التصور الأميركي الكلاسيكي. فبينما اعتبرت الإدارات السابقة أن التحالفات التزامات طويلة الأمد تعزز الاستقرار الدولي وتحد من النفوذ المنافسين، تعامل ترامب معها باعتبارها ترتيبات مؤقتة قابلة للتعديل أو الإلغاء وفقًا للظروف. هذا التحول جعل شركاء كبار مثل الهند يدركون أن "الشراكة الاستراتيجية" مع واشنطن لا توفر بالضرورة حصانة ضد الضغوط الاقتصادية أو السياسية، وأن التحالف قد يتحول إلى أداة ابتزاز إذا لم تستجب الدولة المعنية لشروط ترامب. أما روسيا، فقد عززت هذا الفهم عبر تجربتها الممتدة مع العقوبات الغربية، إذ استنتجت أن أي أمل في "إعادة ضبط" مع واشنطن قد تبخر، وأن التحالفات في الرؤية الترامبية لا تستند إلى قيم مشتركة أو التزامات مؤسسية، بل إلى حسابات آنية قصيرة المدى. النتيجة الطبيعية لذلك هي زيادة انجذاب موسكو إلى بكين، باعتبارها شريكًا يقدم ضمانات أكثر استقرارًا وأقل تقلبًا في المواقف.

4. انكماش رأسمال الثقة الأميركي

تتضافر السمات الثلاث السابقة لتنتج أثرًا استراتيجيًا عميقًا يتمثل في انكماش رأسمال الثقة الأميركي. فمنذ الحرب العالمية الثانية، كانت واشنطن تتمتع بصورة الدولة الأكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ، وهو ما جعلها مرجعًا للتحالفات الدولية، وملاذًا للدول الباحثة عن مظلة حماية أو دعم اقتصادي. لكن مع صعود ترامب، اهتزت هذه الصورة بشكل جذري. فالدول الشريكة لم تعد تنظر إلى واشنطن كضامن طويل الأمد، بل كفاعل متقلب قد يغير سياساته استنادًا إلى المزاج الشخصي للرئيس أو الحسابات الداخلية للانتخابات الأميركية. هذا الانكماش في "رأسمال الثقة" يُعد أحد أهم الأسباب البنيوية التي تفسر ميل قوى كبرى مثل الهند وروسيا إلى البحث عن خيارات بديلة، وفي مقدمتها الصين، التي تقدم نفسها كشريك أكثر ثباتًا في التوجهات وأكثر قدرة على الالتزام بتعهداتها بعيدة المدى.

مجمل القول، إن الإطار البنيوي لدبلوماسية ترامب قائم على الصراحة الاستفزازية، تهميش التعددية، وإعادة تعريف التحالفات، وهي سمات حولت الولايات المتحدة من "قوة يمكن الاعتماد عليها" إلى "شريك متقلب". هذا التحول لم يؤثر فقط على صورة واشنطن، بل أدى إلى إعادة تشكيل اتجاهات الاصطفاف الدولي، حيث باتت الصين المستفيد الأكبر من فراغ الثقة الذي تركته أميركا، فيما أعادت روسيا والهند صياغة مقارباتهما للعلاقات الدولية على نحو أقرب إلى بكين. وعلى المدى البعيد، يعكس هذا التحول تحديًا جوهريًا للنظام الدولي الذي صاغته الولايات المتحدة بعد 1945، ويؤسس لمعادلات جديدة ستظل ماثلة حتى نهاية العقد الحالي.

ثانياً- المحور الهندي: ضغوط واشنطن وموازنة بكين

1. الخلفية التاريخية لشراكة معقدة

تمثل الهند حالة خاصة في التوازنات الدولية؛ فهي منذ استقلالها اتبعت سياسة عدم الانحياز التي سمحت لها بالتحرك بين المعسكرين الأميركي والسوفييتي خلال الحرب الباردة دون ارتهان مطلق لأيٍّ منهما. ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، أخذت نيودلهي بالتقارب التدريجي مع واشنطن، سيما مع تعاظم مخاوفها من الصعود الصيني المتسارع. هذا التقارب بلغ ذروته في العقدين الأخيرين من خلال التعاون الدفاعي (صفقات السلاح، المناورات البحرية المشتركة)، والتنسيق في إطار مجموعة "كواد" (الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا، الهند) لموازنة النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادئ. غير أنّ جذور سياسة الاستقلالية لم تختفِ؛ فالهند ظلت حريصة على عدم القطيعة مع روسيا (مزودها التاريخي بالسلاح)، وعلى إبقاء قنوات مفتوحة مع بكين رغم النزاعات الحدودية.

2. الضغوط الأميركية في عهد ترامب

مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، اتخذت العلاقة الأميركية-الهندية مسارًا أكثر تعقيدًا. فالرئيس الأميركي لم يتعامل مع الهند كشريك استراتيجي مطلق الحصانة، بل كدولة يجب أن تلتزم بقواعد اللعبة التي يفرضها. هذا ظهر في عدة ملفات:

• الرسوم الجمركية والاتفاقات التجارية: واشنطن فرضت رسوماً على بعض الواردات الهندية، معتبرة أن نيودلهي تستفيد من النظام التجاري دون أن تفتح أسواقها بشكل كافٍ أمام السلع الأميركية. هذه الإجراءات لم تقتصر على الضغط الاقتصادي، بل حملت دلالة رمزية بأن الهند ليست بمنأى عن "العقوبات" حتى وهي شريك استراتيجي.

• ملف الطاقة الروسية: واشنطن ضغطت على الهند لتقليص وارداتها من النفط الروسي في ظل العقوبات الغربية، معتبرة أن استمرار التعامل مع موسكو يضعف أثر الحصار المفروض على الاقتصاد الروسي. إلا أن نيودلهي، التي ترى في النفط الروسي خيارًا حيويًا لضمان أمنها الطاقوي، رفضت الانصياع الكامل، مما كشف حدود الاستجابة للهواجس الأميركية.

• العلاقة مع باكستان: لم يتردد ترامب في التلويح بورقة المساعدات العسكرية لباكستان أو الادعاء بوساطة في نزاع كشمير، وهو ما أثار امتعاض الهند التي ترفض أي تدخل خارجي في قضية تعتبرها "شأنًا داخليًا". هذا السلوك الأميركي فتح الباب أمام بكين لتقديم نفسها كطرف أكثر احترامًا لسيادة الهند، حتى وإن كان لها مصالح معاكسة على الأرض.

3. قمة تيانجين 2025:

تُعد قمة تيانجين (فبراير 2025) بين رئيس الوزراء ناريندرا مودي والرئيس شي جين بينغ محطة بارزة في مسار الهند الخارجي. فرغم التوترات الحدودية الدائمة (خصوصًا في منطقة لاداخ)، جاءت القمة لتعكس رغبة متبادلة في اختبار إمكانية تخفيف التوتر وتعزيز التعاون الاقتصادي.
والرسائل التي حملتها القمة كانت مزدوجة:
هذه الرمزية لم تمر دون قراءة دقيقة في الدوائر الغربية؛ إذ رُصدت بوصفها "جرس إنذار" يوضح أن الضغوط الأميركية قد تُفضي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل.

4. حدود التحول الهندي

مع ذلك، يبقى من غير الواقعي تصور تحول استراتيجي كامل للهند باتجاه بكين. هناك عوامل بنيوية تحد من ذلك:

• الخلاف الحدودي: النزاع الطويل في الهيمالايا يظل عائقًا أمام أي ثقة استراتيجية كاملة.

• التطلعات الدولية للهند: سعيها إلى مقعد دائم في مجلس الأمن يجعلها حذرة من الارتماء في تحالف مع الصين التي لا ترغب في توسيع النادي الأممي.

• الاعتماد الدفاعي: رغم تنويع مصادر السلاح، تبقى واشنطن مصدرًا مهمًا للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة التي لا تستطيع بكين توفيرها بسهولة.
هذه العوامل تجعل المسار الهندي أقرب إلى "الموازنة المرنة" بين واشنطن وبكين: لا قطيعة مع أميركا، ولا تحالف مطلق مع الصين، بل سعي دائم لتوسيع الخيارات والحفاظ على الاستقلالية.

ثالثاً- قدرة نيودلهي على الموازنة بين واشنطن وبكين

1. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

شهد عام 2025 تحوُّلا ملحوظاً في مسألة الحوكمة التكنولوجية، حيث باتت التقنيات المتقدمة – لا سيما الذكاء الاصطناعي – ساحة تنافس استراتيجي بين بكين وواشنطن، وفي الوقت نفسه مجالاً عملياً للتعاون العرضي مع نيودلهي. من جهة، تضع الولايات المتحدة قيودًا تصديرية على أجزاء من سلسة إمداد أشباه الموصلات وتكنولوجيات متقدمة، وتستخدم التحكم التكنولوجي كأداة للضغط والتمييز في العلاقات. من جهة أخرى، تسعى الصين إلى توسيع تأثيرها عبر مبادرات معيارية وحزم تعاون تقنية تقوم بتقديم حوافز استثمارية وشراكات بحثية – بما في ذلك عروض لإدماج دول ناشئة في سلاسلها التكنولوجية و"هيئات" اقليمية للحوكمة الرقمية. هذه الديناميكيةً تضع الهند في مفترق طرق: فنيودلهي مصالح قوية لبناء قدراتها في الذكاء الاصطناعي المحلية (مراكز بحثية، شركات ناشئة، وإطار تنظيمي)، لكنها في الوقت نفسه تعتمد على التكنولوجيا الأميركية المتطورة في قطاعات دفاعية وحساسة.
حيث تتبنى الهند موقفًا براغماتيًا في هذا الحقل؛ فهي قد تُبدي "دعمًا حذرًا" لمبادرات صينية اقليمية في إدارة الذكاء الاصطناعي إذا ما توفرت ضمانات تقنية وسيادة بيانات، بينما تمضي قدمًا في شراكات مع شركات أميركية لتأمين تكنولوجيا متقدمة. هذا التوازن المبني على مصلحتين متقابلتين يتيح لبكين نافذة لاقتراب محدود من نيودلهي في قضايا معيارية (مثل جسم دولي للحوكمة حول الذكاء الاصطناعي)، بينما يحافظ الطرفان على خطوط فاصل واضحة في المجالات الدفاعية والحساسة. المراجع تشير إلى أن بكين وضعت موضوعات الحوكمة الرقمية والـAI على رأس أجندتها في قمم 2025 وأن نيودلهي تبدي موقفًا حذرًا إزاء مقترحات صينية للهيمنة المعيارية، مع استعداد محتمل لـ"دعم مشروط".

2. التعاون في البنية التحتية والاقتصاد:
أدوات نفوذ صيني مقابل محفزات أميركية

على صعيد البنية التحتية، تقدّم الصين عبر أدوات مثل مبادرة الحزام والطريق ومبادرات تمويلية متعددة الوجوه حوافز اقتصادية واقعية: قروض للبنى التحتية، مشاريع لوجستية، وشبكات استثمارية تربط أوروبا وآسيا وإفريقيا. هندياً، ثمة مصلحة واضحة في تسريع بناء موانئ، طرق برية وربطٍ لوجستي داخليّ يدعم النمو والصادرات. لكن الهند أيضاً حذرة من الاعتماد الأحادي على الشريك الصيني في مشاريع استراتيجية. لذلك تظهر نيودلهي تفضيلاً لصيغ «تنويع تمويل البنى التحتية» (شراكات متعددة، تمويل متعدد الأطراف، شراكات مع اليابان والإمارات ودول الخليج) بدلاً من قبول عروض صينية تقليدية قد تقوّض الاستقلالية الاستراتيجية.
بدورها، تستخدم الصين أدوات اقتصادية ملموسة لتوسيع نفوذها، ما يزيد الضغوط على واشنطن لتقديم حوافز اقتصادية بديلة (منح، تسهيلات ائتمانية، اتفاقات تجارية خاصة) كي لا تخسر الهند مساحة التأثير. هذا التنافس على البُنى التحتية يترجم إلى سباق لنيل «قلب الخيارات» داخل النخبة الاقتصادية والسياسية الهندية، ويعزّز ميل نيودلهي نحو تنويع الشركاء.

3. التوتر البحري في المحيط الهندي وجنوب بحر الصين:

لقد شهدت الساحة البحرية توسّع عمليّات الأساطيل الصينية في مناطق تتقاطع مع مصالح الهند، وردت نيودلهي بتكثيف تواجدها البحري وتمارين مشتركة مع شركاء اقليميين. الهند خلال 2025 بدأت تنقل عُيّنات جديدة من سياستها البحرية رؤى مثل "MA-HASAGAR" التي توسع مفهومها لأمن البحار لتشمل حضورًا في مناطق أبعد عن الساحل الهندي التقليدي، بما في ذلك مشاركات وتمارين في بحر الصين الجنوبي مع شركاء مثل الفلبين، وإرساء اتصالات لوجستية في جزر استراتيجية. عملياً، قامت القوات البحرية الهندية بمهمات دورية وتعاون ثنائي مع دول جنوب شرق آسيا لتعزيز خطوط اتصالات بحرية بديلة ومراقبة حركة التجارة الحساسة.
هذا التوسع يعكس تحولاً في نظرية القوة البحرية الهندية – من منطق "الردع الاقليمي" إلى منطق "القدرة على التدخل البعيدة" لمنع خلق هيمنة بحرية مستدامة لمنفعة طرف واحد. في الوقت نفسه، تحفّز الأنشطة البحرية الهندية على تقوية التنسيق مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا أمنيًا؛ لكن بظل الضغوط الأميركية في ملفات أخرى (كالتجارة والطاقة) تصبح نيودلهي حريصة على إبقاء تلك الشراكات وظيفية وغير ملزمة سياسياً.

4. انعكاسات التداخل التقني-الأمني على سياسة الموازنة الهندية

تتقاطع القضايا التكنولوجية والبحرية والبنية التحتية في ما يمكن تسميته بـ«معادلة المزاوجة» (tech-security-economics): كل خيار تقني أو بنيوي له تبعات أمنية، وكل مبادرة أمنية تُملي خيارات اقتصادية. مثال واضح: رغبة الهند في الحصول على أنظمة دفاعية متقدمة تقودها إلى deepen علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب، لكن هذه العلاقات تُعرضها لخطر الضغط السياسي (مثل فرض تعريفات أو عقوبات تجارية) إذا لم تلبِ واشنطن شروطها في ملفات أخرى (كالطاقة الروسية). بالمقابل، عروض الصين التكنولوجية والمالية قد تخفف ألم المقايضة قصيرة المدى لكنها تحمل مخاطر الاعتماد طويل الأمد على منصات معيارية وبنية رقمية لا تتيح استقلالية للهند في مجالات حسّاسة.
هذه المعادلة تدفع نيودلهي إلى استراتيجية «تجزئة الاختيارات»، عبر تعزيز القدرات المحلية في الذكاء الاصطناعي والأشباه الموصّلة، توقيع شراكات تقنية مفتوحة مع الغرب، وفي الوقت ذاته تقنين تعاوناً محدودًا مع الصين على قضايا غير حساسة، كل ذلك في إطار سياسة خارجية مرنة تحاول احتواء المخاطر متعددة البعدين.
تُظهر الوقائع حتى منتصف 2025 أن نيودلهي اتخذت مسارًا براغماتياً ومتدرجاً: لا تصطف بالكامل مع أي طرف، لكنها تزيد من أدواتها لتأمين مصالحها. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي باتا ميداناً تنافسياً يحمل فرصة ومخاطرة في آن معاً، والبنية التحتية والوجود البحري يعكسان محاولات الهند لاحتلال مساحة استراتيجية أوسع. والنتيجة العملية هي تنامي سياسة «الموازنة المرنة»، التي تبقي الهند قادرة على المناورة بين واشنطن وبكين، لكن دون غضٍ كامل للخيارات أو التخلي عن مصالح سيادية أساسية.

رابعاً- المحور الروسي: بين العقوبات الأميركية والاحتضان الصيني

ترسخت لدى الكرملين قناعة متنامية بأن المسار الغربي -كما بلورته سياسات واشنطن المتشددة- لا يقدم منفذاً اقتصادياً مستقراً أو ضمانات سياسية كافية لتجاوز آثار العقوبات. هذا الإدراك دفع موسكو إلى تسريع تحالفاتها مع بكين على محاور الطاقة والتمويل والدفاع، بحيث أصبحت الشراكة الروسية-الصينية تمثل مخارج عملية تعوّض جزئياً خسارة الفضاء المالي والتكنولوجي الغربي. في هذا الجزء نحلّل بنية هذا التحوّل، أدواته العملية، حدود التقرّب من بكين، ودلالات ذلك على الفاعلية الاستراتيجية الروسية في مواجهة الضغوط الأميركية.

1. تكثيف استهداف عمود الاقتصاد الروسي

منذ العام 2022 اتخذت واشنطن سيلًا من الإجراءات التي استهدفت عصب الاقتصاد الروسي: تقييد الوصول إلى الأسواق المالية، استهداف ناقلات وشركات خدمات نفطية، والقيود التصديرية على تكنولوجيا متقدمة. في 2025 تصاعد هذا المنحى؛ فعلى صعيد الطاقة أصدرت وزارة الخزانة الأميركية في يناير قوائم استهداف إضافية ضد شركات نفط وناقلات روسية، كما سعت واشنطن في الصيف إلى تشديد آليات فرض سقوف سعرية ومراقبة التحويلات المتعلقة بصادرات النفط في الأسواق الآسيوية. هذه الأدوات باتت تضغط على قدرة موسكو على تأمين تمويلات تقليدية للخدمات اللوجستية والتصدير، وتفاقم صعوبات وصول الشركات الروسية إلى الأسواق الرأسمالية الغربية.

2. الطاقة: توسيع شبكة الاعتماد على بكين

استجابةً للعزلة المالية والضغط على صادرات الطاقة، ركزت موسكو على توسيع أسواقها الآسيوية، وفي القلب منها الصين. خلال صيف 2025 تم الإعلان عن خطوات اقتصادية ملموسة، شملت اتفاقيات ومذكرات تفاهم لبناء مشاريع أنابيب جديدة من نوع «Power of Siberia-2» وتوسيع عقود التوريد الطويل الأجل التي تضمن تدفقات غاز ونفط بأسعار وتفاصيل تشغيلية تفضيلية لبكين. كما شهدت الأسابيع الأخيرة ترتيبات مالية تتيح للشركات الروسية إمكانيات إصدار سندات مقومة بالرنمينبي (خطوات لإعادة فتح سوق السندات الصينية أمام شركات روسية)، ما يعكس رغبة بكين في تقديم ملاذ مالي جزئي لمؤسسات موسكو. هذه الاتفاقيات تُقلل من أثر القيود الغربية على عائدات الطاقة الروسية وتمنح الكرملين مساحة زمنية ومادية للتعامل مع ضغوط العقوبات. كذلك فإن ربط الإمدادات الطاقية بعلاقات مالية يفتح نافذة لخفض تعرض روسيا للدولار والأنظمة المصرفية الغربية، لكنه لا يُلغي تحديات التمويل طويلة الأمد.

3. التمويل والتكامل النقدي: أدوات لتجاوز الحصار

التقارب المالي ظهر في مؤشرات عملية: مبادرات لإصدار سندات «باندا» روسية في الصين، تطوير آليات تسوية بالعملات المحلية، ومقترحات روسية ضمن منتديات مثل منظمة شنغهاي لتعزيز بنية دفع واستثمار بديلة. بالإضافة إلى ذلك، اقترح بوتين وآخرون خلال قمم 2025 أفكاراً لآليات مشتركة (سندات مشتركة، بنوك تمويل اقليمية) لتقليل الاعتماد على أنظمة السداد الغربية. مثل هذه الخطوات قد تُمكّن موسكو من الوصول إلى سيولة جديدة لكنها تواجه قيوداً، حيث حذرت بنوك صينية من تعرض محتمل لعقوبات ثانوية، حاجات لهيكلة قانونية معقدة، وقيود سيولة حقيقية مقابل تعويم التمويل. كما لاحظت تقارير مالية دولية أن بكين تتجه لتسهيل إصدار محدود للسندات الروسية ولكنها لا تزال متحفظة بسبب مخاطر العقوبات.

4. البُعد العسكري: مناورات مشتركة وتنسيق أمني متزايد

على المستوى العسكري، تعززت الأنماط العملية للتعاون الروسي-الصيني في 2025 عبر مناورات بحرية وجوية مشتركة (مثل تدريبات 2025-Sea ووستوك/مناورات يونيو)، وتمارين أقيمت قبالة سواحل الشرق الأقصى الروسي وبحار قريبة من بحر اليابان وبحر الصين الشرقي. هذه المناورات لم تكن مجرد عرض قوة؛ بل ركّزت على تنسيق لوجستي، تبادل معلومات استخباراتية بحرية، وتطوير قدرات مشتركة في المراقبة والردع. وجود مشاركة صينية مكثفة في مناورات مثل Vostok/Sea يعكس كون التعاون الأمني قد تجاوز مرحلة التفاهمات الرمزية إلى آليات تنفيذ ميدانية.

5. البُعد السياسي والدبلوماسي:

سياسياً، وفّرت القمم الاقليمية مثل قمة شنغهاي للتعاون (تيانجين 2025) منصة موسّعة لموسكو لعرض خيار متعدد الأقطاب، وإظهار أن «العزلة الغربية» ليست قاطرة سياسية بلا بديل. تصريحات مشتركة من قادة بكين وموسكو ركّزت على رفض ما وصفاه بالهيمنة والهيكلية الأحادية، ودعا الطرفان إلى مؤسسات بديلة (هيئات تمويلية، آليات استثمار SCO/Brics+) لتدعيم شرعية بديلة. Putin اقترح أفكاراً مشتركة لسندات SCO وآليات دفع، وإشارات كهذه تُمكّن روسيا من إضفاء غطاء دبلوماسي على تقاربها مع بكين وتوسيع مجال التحالفات الاقتصادية-السياسية.

6. حدود وشروط التقرب الروسي من بكين

رغم توطيد الشراكة، يبقى التقرّب الروسي محدوداً بمجموعة من العوائق البنيوية:

• الاعتماد التكنولوجي: روسيا تفتقر إلى القدرة في سلاسل تكنولوجيا أشباه الموصلات والمنتجات الدقيقة، ما يجعلها لا تزال في موضع تسلّم تكنولوجي لدى جهات أخرى – وهذا يخلق اعتماداً جزئياً على تقنيات صينية قد تحمل تبعات سيادية.

• التفاوت الاقتصادي: قوة الصين الاقتصادية وتنوعها تمنح بكين هامش خلق شروط لها، بينما قد تضطر روسيا أحياناً لقبول شروط تمويلية أو أسعار طاقة تقلل من ربحية صادراتها.

• المخاوف من الارتباط الأحادي: لدى الكرملين وشرائح من النخبة الروسية وعي بمخاطر الاعتماد الأحادي على بكين؛ لذلك تسعى روسيا للحفاظ على روابط تجارية وسياسية مع دول أخرى (مثلاً بعض الأسواق الآسيوية والأفريقية) لتقليل مخاطرة «التبعية» الاقتصادية.

7. أثر هذا التقارب على قدرة روسيا على مقاومة الضغوط الأميركية

تكمن النتيجة العملية في أن تعميق الشراكة مع بكين قد أعطى موسكو قدرة أعلى على امتصاص صدمات العقوبات: أسواق طاقة بديلة، قنوات تمويل جزئية بالرنمينبي، وتنسيق أمني يخفف من تأثير العزل السياسي. لكنّ هذه القدرة ليست مطلقة: التحديات التمويلية طويلة الأمد، الحاجة لمعدات تكنولوجية متقدمة، وخطر العقوبات الثانوية ضد شركاء صينيين تُقلّل من مدى مرونة الحلول. لذلك تمضي روسيا في استراتيجية «احتواء الأضرار» عبر تعدد المسارات—تعزيز الروابط مع الصين مع السعي الدائم للحفاظ على خيارات دولية أخرى والحد من التعرض المفرط.

خامساً- إعادة تشكيل التوازن الدولي والتداعيات النظامية

تراكم السياسات الأميركية التصادمية تحت قيادة إدارة ترامب الثانية تزامن مع استجابة عملية من بكين ومناورات تكيف من قوى اقليمية كبرى – ما أنتج ديناميكية جديدة قادرة على إعادة توزيع مراكز النفوذ والآليات المؤسسية العالمية. ما يلفت الانتباه هو أن التغيير هنا ليس ثوريًا سريعًا فحسب، بل شبه تدريجي ومترابط: إجراءات أميركية آنية (رسوم جمركية، قيود مالية، ضغوط طاقية) تسبّبت في ردود فعل عملية (اتفاقيات طاقية روسية-صينية، تنويع هندي في البنية التحتية والتكنولوجيا، توسيع شبكة بريكس/شركاء جديدة)، وكل ذلك معًا أعاد رسم قواعد الاحتكام بين القوة الاقتصادية والسياسية. في هذا الجزء سننقّب في آليات التحول، المؤشرات البنيوية، انعكاسات هذا التحول على مؤسسات النظام الدولي (التمويل، التجارة، الأمن)، ونختتم بتوصيات سياسة عامة قِيمية لصانعي القرار والجهات البحثية.

1. مؤشرات هيكلية لإعادة التوازن:

يمكن تتبع المؤشرات المتعلقة بمسارات التوجه نحو الصين وفقاً لمؤشرات يمكن تفنيدها على النحو التالي:

• تغير نمط توقع الدول لسلوك الولايات المتحدة كشريك موثوق: تدابير مثل رفع التعريفات حتى 50% ضد واردات هندية في أغسطس/أغسطس 2025 تُعدّ من أقوى الأمثلة على أن واشنطن أصبحت تستعمل أدوات اقتصادية عقابية حتى ضد حلفاء وشركاء تاريخيين–خطوة أظهرت قدرة السياسات الداخلية الأميركية على إعادة تشكيل الحوافز الخارجية لدى شركاء مثل نيودلهي.

• التحول في مسارات الطاقة والتمويل العالمي: توسّع الاتفاقيات بين موسكو وبكين (بما في ذلك دفع مسارات لزيادات صادرات الغاز عبر مشاريع مثل 2-Power of Siberia) منح روسيا متنفسًا عمليًا من ضغوط العقوبات الغربية، وفي الوقت نفسه أتاح لبكين أدوات ضغط تجاري واستراتيجية عبر تأمين إمدادات طويلة الأمد. لكن عملية التحوّل هذه تظل غير متوازنة – فهي تقلّل تعرض روسيا للدولار في بعض المعاملات وتوسع دور الرنمينبي، لكنها لا تحوّل النظام الدولي إلى شبكة بديلة قادرة على الاستبدال الكامل للنظام المالي القائم خلال حلقة زمنية قصيرة.

• التطور المؤسسي الجزئي: توسيع آليات التعاون داخل أطر مثل «بريكس» ومؤسسات تمويلية اقليمية يهدف إلى خلق مساحات لتسوية المعاملات بالعملات المحلية وإصدار أدوات دين محلية، لكن هذه المسارات تواجه قيود سيولة وقبولًا دوليًا محدودًا في المدى القريب، ما يجعل تأثيرها تدريجيًا وبطيئًا وليس انتقاليًا فوريًا. تقارير مراكز الفكر والتحليل الدولية تظهر أن توسع بريكس في 2025 مهم رمزيًا واستراتيجيًا لكنه يواجه تحديات قيادة وسيولة.

• تغير نمط الترتيبات الأمنية: تنامي مناورات روسية-صينية وتكثيف تنسيق القدرات البحرية في محاور متقابلة مع مصالح غربية ومع الهند في المحيط الهندي يدلّ على تحول اتجاهي في بنية الردع الاقليمي. هذا التطور لا يساوي تحوّلًا إلى تحالف دفاعي ملزم على غرار محاور ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه يرفع كلفة الاعتماد الأحادي على شريك واحد ويعزّز منطق "التعددية المرنة" في خيارات الأمن الاقليمي.

2. تأثيرات على النظام المالي والتجاري الدولي

• إضعاف مركزية الدولار: التحولات في عمليات تسوية الصفقات الطاقية بالرنمينبي، وإصدار سندات محلية (مثل «باندا بوندس» لروسيا) تشير إلى بداية عملية اقليمية لتخفيف الاعتماد على الدولار. لكن هذه العملية تستلزم بنى سيولة، سوق رأس مال بديلة، وثقة مؤسساتية طويلة المدى – عوامل لا يمكن بناؤها بين عشية وضحاها. لذا النتيجة المتوقعة على المدى المتوسط ليست استبدال الدولار، بل تقليصًا نسبيًا في حصته في بعض المعاملات الاقليمية، مع استمرار هيمنته على المعاملات الدولية الكبرى.

• تعطيل سلاسل القيمة وإعادة توطين اقليمي: رسوم أميركية مرتفعة على واردات من دول معينة تدفع الشركات إلى إعادة النظر في سلاسل الإمداد، ما يعزز توجهات إعادة التوطين الاقليمي والتقليل من التعقيد عبر خطوط تجارية أقصر. هذا التوجّه قد يرفع تكاليف التجارة على المدى القصير ويخلق حالات منافسة اقليمية جديدة، لكنه أيضًا يقلّل من مرونة التجارة العالمية ويعزّز اتجاهًا نحو أنظمة اقليمية متمايزة. تقارير الأسواق تؤكّد أثر تعريفات 2025 على صادرات هندية حساسة (المجوهرات، النسيج، والمنتجات الزراعية).

3. تبعات على الأمن الاقليمي والقدرة على الردع

مع ظهور مناورات روسية-صينية وتوسع الهند في قدرة بحرية أوسع، فإن موازين القوة في المساحات البحرية في آسيا قد تتبدّل–ليس بالضرورة عبر تغيير ملكياتي عسكري مفاجئ، بل عبر زيادة قدرة كل طرف على الاستجابة والتحرّك بعيدًا عن قواعده التقليدية. هذا يخلق بيئة حيث يصبح «التحالف المرن» – أو الشراكات بحسب قضايا محددة – بديلًا مضمونًا للتحالفات الثابتة، ويطرح تحديات في إدارة المخاطر والاتصال بين القوات (التحذيرات، خطوط الطوارئ، وتنظيم الاتفاقات البحرية). أدوات الردع التقليدية تصبح أكثر تشظيًا وغموضًا.

سادساً- سيناريوهات تطور النظام الدولي على المدى المتوسط:

• السيناريو الأول: التمدد التدريجي للتعددية القطبية

يبدو أن الاحتمال الأكثر ترجيحاً حتى عام 2030 يتمثل في التمدد التدريجي لصيغة التعددية القطبية، حيث إن استمرار السياسات الأميركية القائمة على الضغوط الاقتصادية والمالية والعسكرية سيحفّز بكين على بناء شبكة أكثر اتساعاً من العلاقات التجارية والاستثمارية والمالية، كما سيدفع موسكو إلى تعزيز شراكاتها مع بلدان الجنوب لتأمين قنوات بديلة عن الأسواق الغربية والعقوبات المفروضة عليها. هذا الاتجاه سيفضي إلى نظام دولي أكثر تعدداً من حيث مراكز القوة، غير أنه سيكون نظاماً غير متناغم بالضرورة، إذ تحكمه بالأساس توازنات اقليمية متغيرة، حيث يسود طابع المرونة والانكفاء على المصالح المحلية أكثر من صلابة التحالفات الكبرى. ومن ثمّ فإن النتيجة المتوقعة هي صعود بيئة استراتيجية تتسم بتعايش متوتر بين قوى كبرى متنافسة، حيث تُقيّد كل قوة نفوذ الأخرى من دون القدرة على صياغة قواعد جديدة مستقرة للنظام العالمي.

• السيناريو الثاني: النظام المختلط متعدد العملات والتسويات الاقليمية

في المقابل، يبرز سيناريو آخر متوسط الاحتمال يتمثل في نشوء نظام مختلط متعدد العملات والتسويات الاقليمية. فمع اتساع نطاق التعامل بالعملات المحلية في الصفقات الثنائية والمتعددة، وخاصة في قطاعات الطاقة والتجارة الاقليمية، ستتراجع تدريجياً الحصة النسبية للدولار في بعض المجالات الاقتصادية، وإن كان هذا التراجع لن يبلغ مستوى تقويض هيمنته المطلقة في التمويل العالمي أو في البنى التحتية الكبرى. يظل الدولار محتفظاً بمكانته كعملة رئيسية بفضل عمق أسواق السيولة الأميركية وارتباط المؤسسات الدولية بها، لكن في الوقت ذاته ستزداد مرونة الدول في إدارة تنوع أدواتها المالية، وهو ما يخلق حالة من "التوازي النقدي" الذي لا يلغي مركزية الدولار ولكنه يضعف احتكاره. النتيجة ستكون نظاماً اقتصادياً عالمياً أكثر تنوعاً من حيث أدوات التسوية، لكنه لا يزال أسير الفوارق الهيكلية بين الأسواق المالية الكبرى والبدائل الناشئة.

• السيناريو الثالث: التجمد الجزئي للتعاون متعدد الأطراف

أما السيناريو الثالث، والذي تقترب احتماليته من المستوى المتوسط إلى العالي، فيتعلق بالتجمّد الجزئي للتعاون متعدد الأطراف. ففي ظل استمرار أزمات الشرعية والتمثيل داخل المؤسسات التقليدية مثل حلف شمال الأطلسي ومجموعة السبع ومنظمة التجارة العالمية، ستظل هذه الأطر قادرة على العمل والتأثير، لكنها ستواجه تحديات متصاعدة في ما يتعلق بالحشد الفعّال أو القدرة على معالجة القضايا العابرة للحدود، مثل تغيّر المناخ والحوكمة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي. من دون تجديد الأدوات الأميركية في بناء الثقة وإعادة تشكيل قواعد المشاركة، ستتآكل قدرة هذه المؤسسات على احتكار الشرعية، بما يفتح المجال أمام تزايد المبادرات الاقليمية البديلة وتنامي دور الأطر المرنة التي تقودها قوى كبرى أخرى. النتيجة هنا ليست انهياراً للنظام متعدد الأطراف، وإنما ترسيخ حالة "الجمود الفعّال"، حيث يستمر العمل ولكن بكفاءة أقل ومصداقية متراجعة.

• السيناريو الرابع: الصدام الاقليمي المحدود كعامل تسريع للتكتلات

وأخيراً، هناك سيناريو منخفض الاحتمال نسبياً، لكنه شديد الخطورة من حيث العواقب، ويتمثل في اندلاع صدام اقليمي محدود بين بعض القوى الصاعدة، على غرار الهند والصين، سواء في شكل اشتباكات حدودية أو مواجهات بحرية. مثل هذا التطور، إن حدث، سيكون بمثابة محفز يسرّع انجراف الدول نحو تحالفات أو تكتلات صلبة، ويقلّص مساحة الحياد النشط التي تبنتها قوى اقليمية خلال السنوات الماضية. وعلى الرغم من أن احتمالية اندلاع مثل هذا السيناريو تظل معتدلة إلى ضعيفة بالنظر إلى كلفة التصعيد على الأطراف المعنية، إلا أن وقوعه قد يؤدي إلى اضطرابات واسعة في سلاسل التجارة العالمية ويترك أثراً مباشراً على استقرار أسواق الطاقة والأمن الاقليمي، الأمر الذي يجعله سيناريو منخفض الاحتمال لكنه مرتفع التكلفة ويستحق المراقبة الدقيقة.

الخاتمة

عودة الولايات المتحدة بقيادة دونالد ترامب إلى نهجها التصادمي في إدارة العلاقات الدولية لم تُنتج فقط تصدعات في بنية التحالفات التقليدية، بل سرعت أيضًا من إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي. فقد وجدت الهند نفسها في موقع صعب بين ضغوط واشنطن وعروض بكين، لتتبنّى سياسة «الموازنة المرنة» التي تسمح لها بتحقيق مكاسب تكنولوجية وأمنية واقتصادية دون الارتهان لطرف بعينه. وفي المقابل، دفعت العقوبات الأميركية روسيا أكثر فأكثر نحو "الاحتضان الصيني"، في مشهد يذكّر بمرحلة الحرب الباردة ولكن بأدوات اقتصادية وتكنولوجية جديدة.

كذلك إن التقاء المسارات الهندية-الروسية-الصينية لا يعني بالضرورة بناء تحالف صلب، بل يعبّر عن تفاعلات مركّبة يتداخل فيها التعاون مع التنافس، ما يخلق فراغات تكاملية وفرصًا لقوى أخرى كأوروبا والشرق الأوسط وبلدان الجنوب العالمي. هذه الدينامية تعكس في جوهرها انتقال النظام الدولي إلى حالة «سيولة استراتيجية» تتسم بتراجع الهيمنة الأميركية من جهة، وصعود قوى اقليمية تسعى لملء الفجوات من جهة أخرى.

ختاماً، مغزى هذه التحولات يتجاوز العلاقات الثنائية أو حتى التكتلات الاقليمية، ليؤشر إلى إعادة تشكّل التوازن الدولي على نحو مفتوح الاحتمالات. فالعالم يتجه نحو نظام أكثر تعقيدًا وتعدداً في مراكز النفوذ، حيثُ لم تعد القطبية الأحادية قابلة للاستدامة، فيما لا يزال شكل التعددية القادمة غير مستقر. وهذا ما يجعل المرحلة المقبلة، حتى عام 2030، حاسمة في تحديد طبيعة النظام العالمي: هل سيتبلور نحو تعددية قطبية متوازنة، أم نحو صراعات ممتدة تُبقي حالة الاضطراب عنوانًا للمرحلة الجديدة؟

المراجع والمصادر

1. Smith, Jordan. "I Am a Tariff Man": The Power of Populist Foreign Policy Rhetoric in Trump's America. The University of Chicago Press Journals, Vol. 51, No. 2 (2019): 301-320, at: https://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/702229

2. Blackwill, Robert D. "Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem." Council on Foreign Relations (CSR 84), 2019, at: https://www.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/CSR_84_Blackwill_Trump.pdf

3. Baker, Peter. "Making Sense of American Foreign Policy under Donald Trump. " Societies Without Borders 13, no. 1 (2019), at: https://scholarlycommons.law.case.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1339&context=swb

4. Hargrave, Tom, et al. "Conflict in the international system in the time of Trump: Strategic narratives and competitive approaches." Global Policy 14, no. 3 (2023): 472-489, at: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/17506352221082610

5. Pant, Harsh V., and Ankit Panda. "Is Trump's tariff war bringing rivals India and China closer?" CNN International, August 13, 2025, at: https://www.cnn.com/2025/08/13/india/india-china-trump-trade-policies-intl-hnk

6. Rogov, Sergei M. "An Inequilateral Triangle: Russia–United States–China in a New Geopolitical Environment." Institute for US and Canadian Studies, Russian Academy of Sciences, December 22, 2022, at: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9788861/

7. SpecialEurasia. "SCO Summit 2025: Strategy in a Shifting Global Order." SpecialEurasia Report, September 1, 2025, at: https://www.specialeurasia.com/2025/09/02/sco-2025-summit-geopolitics/

8. Hook, Daniel, and Digital Science Analytics. "China surpasses the west in AI research and talent—but how?" Tech Wire Asia, July 14, 2025, at: https://techwireasia.com/2025/07/china-surpasses-the-west-in-ai-research-and-talent-but-how/

9. Maritime Affairs Program, ICAS. "Navigating U.S.-China Maritime Relations." Institute for China-America Studies, January 28, 2024, at: https://chinaus-icas.org/research/navigating-u-s-china-maritime-relations/

10. Kluge, Janis. "Russia-China Economic Relations: Moscow's Road to Economic Dependence." SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik, May 2024, at: https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/document/95257/1/ssoar-2024-kluge-Russia-China_economic_relations_Moscows_road.pdf

11. Liu, Qing, and Zhang, Fan. "US-China competition, world order and economic decoupling." Australian Journal of International Affairs 79, no. 2 (2025): 211-221, at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/10357718.2025.2471353

12. Khatuntzev, Sergey V., et al. "China-Russia-US Relations and Strategic Triangles." Polis. Political Studies 6 (2020): 76-88, at: https://www.politstudies.ru/en/article/5719

13. VIIMES News Desk. "The 2025 Tianjin SCO Summit Summary." VIIMES, August 24, 2025, at: https://viimes.org/news/the-2025-tianjin-sco-summit-summary/

14. Stanford HAI. "The 2025 AI Index Report." Stanford University, September 9, 2024, at: https://hai.stanford.edu/ai-index/2025-ai-index-report

15. Maritime Security Institute. "Maritime Interests: China-US Cooperation and Conflicts." Issues & Insights Vol. 11, No. 10, at: https://www.files.ethz.ch/isn/154758/issuesinsights_vol11no10_English.pdf

16. Bunzel, Roman, and Ribakova, Elina. "China-Russia Cooperation: Economic Linkages and Sanctions Evasion." Intereconomics 60, no. 2 (2025): 135–136, at: https://www.intereconomics.eu/contents/year/2025/number/2/article/china-russia-cooperation-economic-linkages-and-sanctions-evasion.html

17. Pant, Harsh, and Milan Vaishnav. "Donald Trump Risks Tanking Twenty-Five Years of U.S.-India Partnership." Carnegie Endowment for International Peace, August 3, 2025, at: https://carnegieendowment.org/emissary/2025/08/trump-tariffs-risk-us-india-relations?lang=en

18. DiVA Portal. "Trump's Twiplomacy: A New Diplomatic Norm?" DiVA Portal Report, 2020, at: http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1482443/FULLTEXT01.pdf

19. CIGI Online. "Rebuilding the International Order Through US-China Rapprochement." Centre for International Governance Innovation, February 18, 2025, at: https://www.cigionline.org/articles/rebuilding-the-globall-order-through-us-china-rapprochement/

20. Lukin, Alexander V. "Russia and China in Greater Eurasia." Polis. Political Studies 5 (2020): 65-81, at: https://www.politstudies.ru/en/article/5719

POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

www.policystudy.org